

الوسيط في الاعتدال

معالي الشيخ

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

مكتبة دار ابن عباس

منه سمند - دقهلية

هاتف: ٠٥٠٦٤٩٣٢٥ فاكس: ٠٤٠٢٩١٦٣٢٤



الطبعة الأولى

رقم الإيداع: ١١١٦٨ / ٢٠٠٧

مكتبة ابن عباس

منيه سمنود - جمهورية مصر العربية

شارع الثورة بجوار سنترال الدولية

هاتف: ٠٥٠٦٤٩٣٢٥ فاكس: ٠٤٠٢٩١٦٣٢٤

محمول: ٠١٠١٦٩٧٦٧٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

أشكرُ اللهَ على آلائه العظيمة، ومِنِّجِه المتتابعة.
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد
أن محمداً عبدُ الله ورسولُه.
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
أما بعد :

فموضوعنا في هذه المحاضرة: (الوسطية والاعتدالُ
وأثرهما على حياة المسلمين) هذا الموضوع موضوع
شرعي؛ لأن الله - جل وعلا - وصف هذه الأمة بأنها
أمةٌ وسطٌ، قال - سبحانه - : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً
وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ
شَهِيدًا ﴾ ^(١) ولأن لفظ الوسط، وكون هذه الأمة وسطاً
جاء في كتب العقائد، فما من كتاب من كتب أهل السنة

(١) (البقرة : ١٤٣) .

والجماعة وكتب الحديث والأثر إلا نصر فيه على أن هذه
الأمة وسط، وعلى أن أتباع المنهج الصحيح وسط أيضاً
بين الغالي والجافي.

* * *

سمات المنهج الوسط

الوسطية والاعتدال لها سمات، وهذه السمات ذكرتها النصوص، ووُجدت في سلوك الصحابة، وفي سلوك أئمة الإسلام .

أما سماتها : فالوسطية والاعتدال هي سمة الشريعة بنص القرآن، فهذه الشريعة متممة بأنها شريعة السماحة ورفع الحرج .

قال الله - جل وعلا - : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ^(١)، وقال أيضاً : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ^(٢) .

واليك سمات الوسطية:

(١) أنها شريعة العدل في الأحكام والتصرفات،

(١) (الحج : ٧٨) .

(٢) (المائدة : ٦) .

ولذلك كانت وسطاً، فالعدلُ في الأحكام والتصرفات يوجب الوسطية؛ لأن غير ذي الوسط لا بد أن يكون في سلوكه إما إلى تفريط وإما إلى إفراط^(١).

(٢) أن هذا المنهج موافق للشرع، ثم هو موافق للعقل السليم، فالشرعُ الصحيح بنصوصه وقواعده واجتهادات العلماء فيه يدعو إلى الوسطية والاعتدال، وينهى عن الغلو والمبالغة، وكذلك مقتضيات العقل السليم، فإن حياة الناس لا تستقيم إلا بهذه الوسطية، فإن الانحراف عن الجادة بغلو أو جفاء لا يكون معه العيشُ مستمراً على وقت مصالح الناس، فمصلحُ الناس تقتضي عقلاً أن يكون هناك منهج متوسط يجتمعون عليه، ويدافعون عنه.

(٣) أن الوسطية والاعتدال يبرأان من الهوى،

(١) الإفراط: يستعمل في تجاوز الحد من جانب الزيادة والكمال.
والتفريط: يستعمل في تجاوز الحد من جانب النقصان والتقصير.

ويعتمدان على العلم الراسخ، والعلم إما أن يكون نصاً من كتاب أو سنة، أو أن يكون قولاً لصحابي فيما لم يرد فيه نص، أو يكون من اجتهادات أهل العلم الراسخين في ذلك. فاعتماد الوسطية على العلم الراسخ الصحيح مظهر من مظاهرها، وسمّة من سماتها.

(٤) أن الوسطية تراعي القدرات والإمكانات فليس صاحب الوسطية معجزاً للناس في طلباته، أو داعياً إلى خيالات في آرائه وتنظيراته.

كثير من الناس لهم تنظيرات وخيالات، وهؤلاء يبتعدون عن الوسطية المرادة ؛ لأن الوسطية والاعتدال تؤثّران في حياة الناس تأثيراً واقعياً ملموساً، وهذا يعني أن تُراعى في ذلك القدرات والإمكانات سواء أكانت قدرات الأفراد، أم قدرات المجتمع، أم قدرات الدولة الخاصة بالبلد، أم القدرات المتعلقة بالأوضاع العالمية.

(٥) أن فيها مراعاة للزمن والناس، فالزمن يتغير، والناس أيضاً يحتاجون إلى تجدد باعتبار الزمن وباعتبار

التغير، فمحافظةهم على المنهج الوسط يقتضي أن يكون هناك مراعاةً لاختلاف الأزمنة والأمكنة والناس؛ ولهذا نصر أهل العلم على أن الفتوى تختلف باختلاف الزمان والمكان، والوقائع والأحوال والناس^(١).

* * *

(١) انظر «الموافقات» (١: ٣٣٢).

«الوسطية» صفة هذه الأمة

لماذا نذهب إلى الوسطية؟ هل هو لعلاج مشكلة قامت أم هو لأجل إيجاد حلول لمشكلات أم لغير ذلك؟
الجواب: نختار الوسطية والاعتدال لأن الله - جل وعلا - أمرَ بها، وأمر بها رسوله ﷺ . إذن هي مأمور بها، ويجب على الناس أن يمثلوا المأمور، وأن يجتنبوا ما لم يؤمروا به في المناهج والأفكار .

ولأن الوسطية حق، ولأن غيرها باطل .

ولأن الوسطية بريئة من الأهواء، فغالبًا يكون طرفا الجهتين إما الغلو وإما الجفاء، وإما التفریط وإما الإفراط، ثم يحركه الهوى، أما الوسط والاعتدال المبني على العدل والحق فإنه يبرأ من الهوى، والهوى مأمور أن نبرأ منه، وأن نسعى في تجنب أثره على النفس في الفكر والحكم والتحاكم، قال الله - جل وعلا - : ﴿ أَفَرَأَيْتَ

مَنْ آتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوْنَهُ ﴿١﴾ .

وكونُ الوسطية والاعتدال موصلةً إلى تحقيق مقاصد الشريعة في الدين والدنيا.

ومعلوم أننا نحتاج لتحقيق الشريعة أن نرعى الشريعة، وأن نحقق مقاصدها في الناس.

فالشريعة جاءت لتحكم في الناس، ولتكون حياة الناس في ضوئها، ولم تأتِ الشريعة لتكون نظريات يُباهى بها، أو تكون خيالات الناس يفتخرون بها من دون أن تكون تطبيقاً في الواقع بأحكامها ومثلها وعقائدها، لذلك فالوسطية والاعتدال - على نحو ما ذكرنا - موصلة إلى تحقيق مقاصد الشريعة في الدين وفي الدنيا أيضاً .

وأخيراً فإن الله - عز وجل - جعلنا أمةً وسطاً؛ لأن الوسطية أبعدُ عن الفتن ما ظهرَ منها وما بطنَ، فالفتنُ في

(١) (الجاثية : ٢٣).

تاريخ الإسلام منذ أن نبع وظهر المعترض على رسول الله ﷺ بقوله : اعدل يا محمد، وردَّ عليه النبي ﷺ بقوله : « ويحك ومن يعدل إذا لم أعدل » ^(١) ، هذه الوسطية منذ ذلك الحين مروراً بخروج الخوارج، والفرق الضالة إلى أن وصلنا إلى هذا الوقت بما فيه، إلى أن حصلت التفجيرات الأخيرة، وما فيها من أفكار، وما فيها من غلو وتكفير وجفاء ؛ لهذا كله اختار الله - عز وجل - لنا الوسطية؛ لأنها مبعدة عن الفتن ما ظهر منها وما بطن.

* * *

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب المناقب - باب علامات النبوة في الإسلام) ٣٦١٠، وأخرج قريباً منه كل من «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الزكاة - باب ذكر الخوارج وصفاتهم) ١٠٦٤، و«أبو داود» في (كتاب السنة - باب في قتال الخوارج) ٤٧٦٤، و«ابن أبي عاصم» في «كتاب السنة» في (باب المارقة والحرورية والخوارج) (٢: ٤٥٥)، و«الحاكم» في «المستدرک» في (كتاب قتال أهل البغي - باب صفات الخوارج وحكم قتلهم) (٢: ٢٦٩٤، ٢٧٠٦).

أسباب الثبات على الوسطية

أولاً: معرفة المنهج الصحيح من الكتاب والسنة، وكلام أهل العلم الراسخين فيه ؛ لأن المنهج الصحيح يحتاج إلى معرفة نصوصه وأدلته، وكلام أهل العلم فيه، ولم يؤت الناس إلا من بُغِدِهِم عن الثبات عن المنهج الحق والاعتدال والوسطية، وذلك سبب قصورهم في العلم، وغلبة الجهل، لذلك كلما كنا حريصين على نشر العلم الصحيح النافع من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وفهم السلف للنصوص، واجتهاداتهم فيما فهموا من النصوص كان ذلك مدعاةً للثبات على الاعتدال والوسطية، فالجهل، وترك العلم، والذهاب إلى عقليات وأفكار ربما لا تكون موافقةً للعلم الصحيح، كل ذلك يبعد عن المنهج الوسطي .

الثاني: قوة العلم والتبحر فيه، فإن العلم يزداد بالاعتدال، ويضمحل بالغلو أو الجفاء .

الثالث: قوة العقل، فالله - جل وعلا - خاطب في كتابه العزيز أولي الألباب، وخاطب الذين يعقلون، وخاطب الذين يفهمون، وخاطب من يتذكر من أهل اللب الصحيح السليم، ومن أهل العقل الصريح القوي، وفي هذا إشارة إلى أهمية العقل والإدراك في فهم النصوص، وفهم المصالح .

الرابع: النظر في تجارب الناس والتاريخ، وما حصل فيه من محن وفتن، وما حصل من إصلاح، فإن هذا ينتج عنه الاهتمام بلزوم الوسطية والاعتدال ؛ لأن التاريخ فيه تجارب كثيرة دامية، وفيه تجارب كثيرة قاتلة، وفيه تجارب كثيرة صالحة ومصلحة، من نظر فيها بعين الإنصاف وجد بقوة عقله وإدراكه أن من نجح كان معتمداً على الوسطية في قوله وعلمه وعقله وإدراكه .

الخامس: الصبر؛ لأنه سمة أهل العلم، بل هو سمة الأنبياء والمرسلين، قال الله - جل وعلا - : ﴿ فَاصْبِرْ كَمَا

صَبِرُوا أُولَئِكَ الْعَزَمِينَ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ ﴿^(١)﴾، وقال
 + جل وعلا - : ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ
 الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ ^(٢)، فَمَنْ اسْتَخِفَّ فَلَيْسَ بِذِي عَقْلٍ،
 وَمَنْ لَمْ يَكُنْ جَازِمًا بِوَعْدِ اللَّهِ حَقًّا، صَابِرًا فَهُوَ مُسْتَخَفٌّ
 أَيْضًا، وَلَيْسَ بِذِي إِدْرَاكٍ سَلِيمٍ.

فالصبرُ وعدمُ الاستعجال في الأمر كله من سمات
 الثبات على الوسطية والاعتدال، وذلك من أسباب
 النجاح في المآرب والمقاصد.

* * *

(١) (الأحقاف : ٣٥).

(٢) (الروم : ٦٠).

أسباب الانحراف عن الوسطية والاعتدال

أما أسباب الانحراف عن الوسطية والاعتدال فيمكن تلخيصها بما يلي:

- ١- الجهل .
- ٢- الهوى .
- ٣- غلبة العاطفة على العقل .
- ٤- استعجال النتائج فيما هو مشروع، وطرح نتائج مرفوضة فيما ليس بمشروع .
- ٥- الابتداع في الدين .
- ٦- اتهام العلماء والعقلاء بالمداينة وترك الحق .

* * *

الوسطية في الإسلام عقيدة وشريعة

تطبيق مفهوم الوسطية والاعتدال في حياة المسلمين مهم جداً، ولابدّ من فهمهما فهماً سليماً؛ لأننا نسمع من يقول: منهج الوسطية، ولفظُ «الوسطية» كثيراً ما يستعملُ من دون ضوابط شرعية أو عقلية، ومعلوم أن مرجع الوسط دائماً بين طرفين .

فَمَنْ يحدد الطرفين ؟ مَنْ يصف المنهج الوسط ؟ مَنْ يقول: إن هذا وسط، وإن خلافه ليس بوسط ؟

الجواب: لابدّ من قواعد تُحكم ذلك حتى لا يجرنا هذا المنهج إلى نبذ مُسَلَّمات من الدين أو العقيدة الصحيحة، طلباً لوسطية متوهمة، فالوسطية والاعتدال مطلوبان شرعاً وَفَقَ ضوابطها الشرعية التي يُقَرُّها أهلُ العلم الراسخون فيه .

الإسلامُ عقيدةٌ وشريعةٌ، فعقيدته مبنيةٌ على الوسطية، كما نصَّ أهل العقائد.

وشريعته مبنية على الوسطية أيضاً والاعتدال، كما نصَّ أهل الفقه والقواعد والمقاصد والأصول، قال الله - جل وعلا - : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ ^(١)، معنى قوله: ﴿ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ - كما فسرها الصحابة ومن تبعهم - جعلناكم أمةً عدلاً خياراً بما تتوسطون فيه بين الغالي والجافي، فهناك غلوٌ وجفاء في الملل والنحل، هناك غلوٌ وجفاء في الفرق المختلفة في هذه الأمة، هناك غلوٌ وجفاء في أنواع الشرائع التي سبقتنا في الجماعات والتحزبات المختلفة.

ومما يدل أيضاً على هذا المبدأ قولُ الله - جل وعلا - : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ ^(٢)، وقال - جل وعلا - : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ ^(٣).

(١) (البقرة : ١٤٣) .

(٢) (الإسراء : ٢٩) .

(٣) (الفرقان : ٦٧) .

فثبت عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه قال: «لِيَاكُمُ وَالْغُلُوُّ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ»^(١)، وجاء عن «علي بن أبي طالب» الخليفة الراشد - رضي الله عنه وأرضاه - أنه قال: «خَيْرُ النَّاسِ الثَّمَطُ الْأَوْسَطُ الَّذِينَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمُ الْغَالِي وَيُلْحَقُ بِهِمُ الْجَانِي»^(٢) رواه ابن المبارك عن محمد بن طلحة عن علي، رضي الله عنه، وقال بعض السلف: «دِينُ اللَّهِ بَيْنَ الْغَالِي فِيهِ وَالْجَانِي عَنْهُ»^(٣)، وهذه قاعدة عند أئمة السلف وعند من صنف في العقائد، يقولون: دِينُ اللَّهِ الْحَقُّ، دِينُ اللَّهِ الْمَرْضِي عَنْهُ، دِينُ اللَّهِ الَّذِي يُؤْمَرُ النَّاسُ بِاتِّبَاعِهِ وَسَطٌ بَيْنَ الْغَالِي فِيهِ وَالْجَانِي عَنْهُ.

(١) أخرجه الإمام «أحمد» في «مسنده» (٣: ١٨٥١) و(٥: ٣٢٤٨) و«النسائي» في «سننه» في (كتاب المناسك - باب التقاط الحصى) ٣٠٥٩، و«ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب المناسك - باب قدر حصى الرمي) ٣٠٢٩، كلهم من حديث «ابن عباس» رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه «ابن أبي شيبة» في «المصنف» (٧: ١٠٠) برقم (٣٤٤٩٨) وقد أورده «المنائوي» في «فيض القدير» (٣: ١٣٤) من دون عزو عند كلامه على الغلو في الدين.

(٣) قريب منه في «سنن الدارمي» (باب في كراهية أخذ الرأي) (١: ٧٢) من كلام الحسن.

وفي الحديث الذي في الصحيح قال ﷺ : « إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ » ^(١) ، والنبي ﷺ ما خَيْرَ بين أمرين إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا ^(٢) .

وفي الحديث الذي في السنن وفي غيرها، وهو مرسل وله شواهد من حديث محمد بن المنكدر عن جابر قال : « إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرَفْقٍ فَإِنَّ الْمُنْتَبِتَ لَا أَرْضَا قَطَعَ وَلَا ظَهَرَ أَبْقَى » ^(٣) .

وصح عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه قال:

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الإيمان - باب الدين يُسْرٌ) ٣٩ من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب المناقب - باب صفة النبي ﷺ) ٣٥٦٠، و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الفضائل - باب مباحثته ﷺ للأنام، واختياره من المباح أسهله...) ٢٣٢٧، من حديث «عائشة» رضي الله عنها.

(٣) أخرجه هكذا «ابن المبارك» في «الزهد» ١٣٣٤، موقوفاً على «عبدالله بن عمرو» - رضي الله عنهما - ، و«البيهقي» في «سننه» في (كتاب الصلاة - باب القصد في العبادة والجهد في المداومة) (٣: ١٨)، و«الحاكم» في «معركة علوم الحديث» ٩٦ و«المهشمي» في «مجمع الزوائد» (١: ٦٢) من حديث جابر - رضي الله عنه - ، وتكلم عليه «ابن حجر» في «فتح الباري» (١١: ٢٩٧). وأخرج صدره «أحمد» في «مسنده» (٢٠: ١٣٠٥٢) من حديث «أنس» - رضي الله عنه - .

«أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة»^(١)، وقال أيضاً:
«ألا هلك المنتطعون ثلاث مرار»^(٢).

ولما أرسل صاحبيه معاذًا، وأبا موسى الأشعري إلى
اليمن قال لهما: «يَسْرًا وَلَا تُعَسِّرَا، وَيَسْرًا وَلَا تُثْقِرَا،
وتطاوعا»^(٣).

(١) أورده «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الإيمان - ٢٩ باب الدين يُسْرًا) من
قول النبي ﷺ تعليقاً. وأخرجه في «الأدب المفرد» ٢٨٨، و«أحمد» في «مسنده»
(٤: ٢١٠٧) من حديث «ابن عباس» رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه «أحمد» في «مسنده» (٦: ٣٦٥٥) و«مسلم» في (كتاب العلم - باب
هلك المنتطعون) ٢٦٧٠، و«أبو داود» في «سننه» في (كتاب السنة - باب في
لزوم السنة) ٤٦٠٨، كلهم من حديث «عبدالله بن مسعود» رضي الله عنه.
«المنتطع: المتعمق».

(٣) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب المغازي - باب بُعِثَ أَبِي مُوسَى
ومعاذ إلى اليمن قبلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ) ٤٣٤١، ٤٣٤٤، وفي (كتاب الأدب - باب
قول النبي ﷺ: يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا) ٦١٢٤، و(كتاب الأحكام - باب أمر
الوالي إذا وَجَّهَ أميرين إلى موضع أن يتطاوعا ولا يتعاصيا) ٧١٧٢، و«مسلم»
في «صحيحه» في (كتاب الجهاد والسير - باب تأمير الإمام الأمراء على
البعوث، ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها) ١٧٣٣ بزيادة «ولا تختلفا»،
كلهم من حديث «أبي بردة» رضي الله عنه. و«الطيالسي» في «مسنده» ٤٩٨،
من حديث «أبي موسى الأشعري» رضي الله عنه.

وهذه هي قاعدة الدعوة، كما أجمع على ذلك أهل العلم، وأيضًا جاء عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه قال: « أَحَبُّ الْأُمُورِ إِلَى اللَّهِ أَوَاسُطُهَا »^(١).

إذا تبين ذلك وأن هذه الوسطية وهذا الاعتدال مطلوبٌ وأن دلائل الشرع تُدُلُّ عليه، وأنه منحةٌ لهذه الأمة ؛ لكي تبقى وتستمر، وأنه لا بقاء للغلاة، ولا للجفافة، وإنما الذي يبقى الناصح لهذه الأمة، ويبقى المخلص والعالم والمعلم لها، والذي يؤثر فيهم هو مَنْ يكون على هذا المنهج القويم الذي دلَّ عليه النص، وسلوك الخلفاء، وأقوالهم، وأعمال أئمة الإسلام، ومصنفاتهم.

(١) ذكر « العجلوني » في « كشف الخفاء » (١ : ٣٩١) : « خير الأمور أوسطها » وفي لفظ « أواسطها » .

وسطية الإسلام بين الأديان والشرائع

الوسطية لها أنحاء من حيث التطبيق، إما من جهة الوصف السابق، أو من جهة التنظير الواقع .

فالإسلام وسطٌ بين الديانات، فمن تأمل عقيدة الإسلام وجدها الوسط بين الديانات المختلفة، والديانات هي كل دين دانَّ الناس به والتزموه سواء أكان ديناً أصله حق أم كان ديناً باطلاً من أصله، فالإسلام وسط بين اليهودية والنصرانية^(١)، والإسلام وسط بين المجوسية والبوذية، والإسلام وسط بين أهل القوانين بين الرومان وبين الذين يجعلون الحكم لأنفسهم.

الإسلام وسط في الأخلاق ووسط في المعاملات،

(١) اليهود أهل تقصير في الدين، بذلوا كتاب الله، وقتلوا أنبياءهم، وكذبوا على ربهم، وكفروا به، والنصارى أهل غلو فيه، غلّوا بالترهب، وقيلهم في عيسى - عليه السلام - ما قالوا.

والمسلمون أهل توسّط واعتدال فيه، فوصفهم الله بالوسط، إذ أحبُّ الأمور إلى الله أوسطها. ا.هـ من «تفسير الطبري» (٢: ٦٢٦-٦٢٧).

الإسلامُ دعا إلى الأخلاق الحميدة، وحضُّ عليها، بل وَصَفَ الله - جل وعلا - نبيَّ ﷺ بذلك في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾^(١)، لكنه لم يجعل من الخُلُقِ المحمود تركَ العِزَّة، ولم يجعل من الخُلُقِ المحمود تركَ الحق، بل جعل الخُلُقَ المحمودَ وسطاً بين اللين والقوة، فالقوةُ في مكانها مطلوبَةٌ، واللين مع المسلمين وغير المسلمين في مكانه مطلوبٌ، فالحق بين ذاك وذاك، والإسلامُ وسطٌ أيضاً في الديانات، في أنواع المعاملات، وأنواع التشريعات التي فيها تعامل الناس ما بين مَنْ يُحِلُّ الربا بأنواعه، وما فيه ظلم للناس، وما بين مَنْ يَمْنَعُ كل أنواع التعامل، ويحرم المال الذي يكتسبه الإنسان إلا من عمل يده، فالإسلامُ يدعو إلى التجارة، ويدعو إلى العمل، ويدعو إلى الاقتصاد، ويدعو إلى تنمية المال، ولكنه يَمْنَعُ في ذلك كله الظلمَ، ويَمْنَعُ أخذَ أموال الناس بغير حق، ويمنع أن يكون

(١) (القلم : ٤) .

المال دولة بين الأغنياء فقط، كما كان ذلك في شرائع الجاهلية، وفي شرائع من سبقنا من الملل والشرائع.

الإسلام وسط فيما أمر به في المعتقدات، وما أخبر الله - جل وعلا -، أو أخبر به رسوله ﷺ .

ففي التوحيد وسط بين الغالي فيه ممن يشرك بالله - جل وعلا - كالنصارى، واليهود، وما بين الجافي والمبتعد عن ذلك، ممن يظن أن الناس جميعاً على التوحيد مهما عملوا، فالإسلام يدعو إلى توحيد الله - جل وعلا - هما أمر الله به في قوله: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ ^(١)، وقال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ ^(٢)، فتوحيد الله - جل وعلا - والإخلاص له أساس الملة والدين.

* * *

(١) (الزمر : ٢).

(٢) (الأنعام : ٢٣).

وسطية أهل السنة بين الفرق والطوائف

أهل السنة والجماعة وسطاً في باب الصفات بين الممثلة المشبهة وبين النفاة المعطلة.

وفي أبواب الإيمان أهل السنة والجماعة والإسلام الحق وسطاً ما بين التكفيريين الغلاة وبين المرجئة الجفافة. وفي إثبات الإيمان من أنه قول وعمل واعتقاد، ووسطاً بين هؤلاء وهؤلاء.

كذلك الإسلام وسط في حب الصحابة بين الغلاة فيهم ممن ألوههم، وبين النواصب الذين ذموا بعض الصحابة.

فأهل السنة والجماعة يشنون على جميع صحابة رسول الله ﷺ ويقولون فيهم ما قال الله -جل وعلا-: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾^(١).

(١) (الفتح : ١٨).

وفي أبواب الإمامة والولاية: أهل السنة والجماعة بل دين الإسلام وسطٌ بين مَنْ اختلفوا في هذه المسألة العظيمة من الخوارج في القول والعمل الذين يَرَوْنَ الخروج على الولاية فيما يَرَوْنَ منهم من أخطاء أو منكرات، والطرف الآخر الذي لا يرى نصيحة الإمام أصلاً، ويرى أن ما قاله وليُّ الأمر صوابٌ مطلقاً؛ لأنهم نوابُ الله - جل وعلا - في أرضه.

* * *

من الوضعية طاعة ولي الأمر

يرى أهل السنة والجماعة وجوب الطاعة لولي الأمر؛ لأمر النبي ﷺ في وجوب ذلك إذ قال: « عليك السمع والطاعة في عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ وأثرة عليك» ^(١).

وعن «عبادة بن الصامت» - رضي الله عنه - قال: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة، في العُسْرِ واليُسْرِ وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق أينما كنّا، لا نخاف في الله لومة لائم» ^(٢). كما ثبت ذلك في

(١) أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الإمارة - باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية) ١٨٣٦ من حديث «أبي هريرة» رضي الله عنه.

(٢) أخرجه «مسلم» ١٧٠٩ من حديث «عبادة بن الصامت» رضي الله عنه. وقريب منه أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الفتن - باب قول

صحيح مسلم.

فأمر الإمامة والولاية عظيم، وشأنه جسيم لكن معه
في منهج الوسطية النصح والبيان والتعاون مع ولاية الأمر
على البر والتقوى.

* * *

النبى ﷺ: سترون بعدي أموراً تُنكرونها» ٧٠٥٦، و«أحد» في «مسنده»
(٣٧: ٢٢٧٣٥) و«ابن أبي عاصم» في «السنة» ١٠٢٩.

الوسطية والاعتدال في الفقه والأحكام

يتبين ذلك فيما يلي :

أولاً: مراعاة الاجتهاد، فالاجتهاد ماضٍ لم يغلق ^(١) .
وباب الاجتهاد منهم مَنْ فتحه على مصراعيه حتى
دَخَلَهُ مَنْ ليس بأهل له، وَمَنْ لم يعِ النصوصَ ولا
القواعدَ ولا الأصولَ.

ونسلم اليوم مَنْ يجتهد في المسائل الشرعية،
والنوازل العظيمة مما لو كانت في عهد عمر - رضي الله
عنه - لجمع لها أهل بدر ^(٢) ، واليوم تُنزلُ المسائلُ

(١) قال «الشاطبي» في «الموافقات» (٥ : ١١) : «الاجتهاد على ضربين: أحدهما: لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف، وذلك عند قيام الساعة. والثاني: يمكن أن ينقطع قبل فناء الدنيا...».

(٢) قال «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الاعتصام - ٢٨ باب قوله - تعالى - : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: ٣٨]، و: ﴿ وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] : كانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأمراء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وَضَحَ الكتابُ أو

العظيمة بالامة فيفتي بها الواحد، ويُفتي بها الاثنان من عامة طلبة العلم، ممن ليسوا مؤهلين لذلك، فلم يكن عندهم رسوخ في العلم، مما يجتنبه الجمهور من العلماء، وهذه مما يحتاج أن يجتمعوا جميعاً لينظروا في هذه النازلة، فالاجتهاد مفتوح بآبئه، لكن هذا الفتح وسط بين فئتين بين مَنْ يرى غَلَقَ باب الاجتهاد أصلاً، والبقاء على نصوص السابقين من أهل العلم، وبين مَنْ يرى باب الاجتهاد مفتوحاً لكل أحد حتى ولو لم يكن أهلاً لذلك .

ثانياً : الاعتدال في الفقه والأحكام والوسطية في ذلك تدعونا للوسطية بين جهتين، بين لزوم المذهبية ونزع المذاهب، فهناك من يطلب نزع المذاهب الفقهية، وأن المذاهب ليست بحق على إطلاقها، وإنما كانت لفترة مضت، والواجب الرجوع إلى كُتُب الحديث والسنة، وبُذِّ كُتُب المذاهب مهما كانت، وبين فرقة أخرى ترى البقاء

السنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداءً بالنبي ﷺ .. وكان القراء أصحاب مشورة
عمر كهولاً كانوا أو شباناً، وكان وقفاً عند كتاب الله، عز وجل .

على نصوص المذاهب، وأنهم أدرى بذلك، وأن نصوصهم وكلام علماء المذاهب يصلح لما بقي من الزمان، والحق وسط بين الفئتين ؛ لأن كلام علماء المذاهب مطلوب فهمه ؛ لأنهم الذين فهموا الشريعة وصورها، لكن لكل زمن أحكام، ولكل زمن فهم، والشريعة منوطة بالمقاصد، ومنوطة بتحقيق المصالح ودرء المفاسد، فالبقاء على نصوص علماء سابقين ليسوا معنا في هذا الوقت، وليسوا متطرقين إلى ما نعيشه، وما عندنا من علل، ومقاصد، ومصالح يجب مراعاتها، ومفاسد يجب درؤها. هذا ليس من باب الاعتدال، فالاعتدال الأخذ بأقوالهم، وفهم مراداتهم، وأخذ أحكامهم، ومعرفة مأخذهم، ولكن يجب النظر في النصوص ؛ لأن النصوص واسعة تسع الأزمنة، والأخذ بكلام العلماء مطلوب في فهم تلك النصوص، فالإسلام وسط في المذهبية ما بين معطلة المذاهب، وما بين الغلاة في المذهبية.

ثالثاً: كذلك الوسطية والاعتدال سمة لهذا الدين،
وسمة لأهل السنة والجماعة فيما بين التشديد المفرط،
والتيسير غير المنضبط .

النبي ﷺ أمر بالتيسير وحض عليه، وكان إذا خير
بين أمرين اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً ^(١) .

وهذا فيه نفي للتشديد الذي هو إيقاع في الحرج،
فالذين يأخذون بالتشديد، ويدعون أن الحق في الشدة،
وأن الحق في التغليظ ليس هذا بحق، بل هو نوع من الغلو
في الأحكام يجب نبذه، وإنما الحق في أن نأخذ بالتشديد في
مكانه الذي دل عليه النص، أو حيث خيرنا بين أمرين لم
يرد نص في أحدهما، فإننا نختار أيسرهما ما لم يكن إثماً،
وهذا مهم جداً في البحوث، وفي المقالات، وفي
المحاضرات، وفيما نوجه فيه الشباب، نجتهد في أن نبتعد
عن التشديد الذي يضر، وعن الأخذ بالغلظة، وعن

(١) تقدم تحريمه ص (٢١) .

الأخذ بالشدة الذي يجعل في النفوس حَرَجًا حتى من التعايش مع الناس، والواجب أن يكون هناك أخذ بالوسط والاعتدال في ذلك كله ؛ لأن الشريعة جاءت بنفي الحرج، و«أن المُتَّبِتَّ لا أرضاً قَطَعَ ولا ظهرًا أبقَى»^(١).

كذلك الشريعة في أحكامها وفقهها ومقاصدها وسطاً في المصالح والمفاسد، غلا أناس في المصالح حتى قدّموا المصلحة المتهمة على النص، وحتى قال بعضهم : حيثما وجدت المصلحة فثمّ شرع الله، وغلا آخرون حيث رأوا إلغاء المصالح مطلقاً، والنظر في النصوص، وأن النصوص فقط هي المصلحة، فيأخذون بظاهرها.

والشريعة شريعة معللة، شريعة مبنية على جلب المصالح وعلى دَرءِ المفاسد، ومَنْ فاءه العلم بقواعد الشريعة ومقاصدها فإنه يفوته تحقيق هذه الشريعة

(١) تقدم تخريجه ص (٢١).

المباركة، فهذه الشريعة المباركة شريعة الإسلام شريعة مبنية على عِلَلٍ، وعلى مقاصد، وعلى رعاية المصالح^(١)، مبنية في الفقه على معرفة الفرق والجمع بين الأحكام المنصوص عليها، أو التي اجتهد فيها العلماء.

فَمَنْ فاته معرفة ذلك فإنه لا مجال له في الاجتهاد في الحكم في رؤية أحوال الناس.

بهذا يجب علينا أن نرعى الوسط ما بين الذين ينفون المصالح مطلقاً، وما بين الذين يغفلون فيها، فشريعتنا معللة نأخذ بالمصالح ومقاصد الشريعة ؛ ولهذا نرى كلام أهل العلم الراسخين فيه مثل الإمام أبي حنيفة والإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في مسائل كثيرة يرون فيها المصالح المنوطة بالنص، حتى تكلموا في مسائل ربما خالفت ما عليه الفتوى اليوم ؛ لرعايتهم للمصالح

(١) انظر «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (٤ : ٣٣٧).

المتوخاة من الشريعة.

فرعاية المقاصد والمصالح مطلب شرعي ضروري لتأصيل منهج الوسطية، والاعتدال في الأمور.

□ الوسطية والاعتدال في الحكم على الأشياء:

الأشياء تتجدد، والقضايا تتنوع، وكل يوم لنا فيه جديد، ولاشك أن الزمن له حركة، والمدنية ولادة، والحضارة متوقدة، ولن تقف عند حكم فقيه أو داعية، أو عند تنظير مُنظر، المدنية تتولد وتنمو، كما هو مشاهد ومنظور في الزمن الحاضر.

ولابد حينئذ من أن يكون هناك منهج واضح معتدل في الحكم على الأشياء، والأوضاع، والأشخاص، والأفكار وما يطرح، والنوايا والمقاصد، والمجتمعات، والدول، والعلماء، والدعاة، والناس، وهذا المنهج الوسط يجب أن يؤصل في أطروحات ورسائل حتى لا يكون الناس الذين يرومون من طلبه العلم الإصلاح، والدعوة

والإرشاد في غيبة عن المنهج المعتدل في ذلك .

ومن قواعد أهل العلم : الحكم على الشيء فرع
عن تصوُّره ^(١)، والله - جل وعلا - قال لنا : ﴿ وَلَا تَقْفُ
مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ^(٢)، فمن أراد أن يحكم على شيء
دون علم كامل بهذا الشيء، أو يحكم على وضع، أو
يحكم على شخص، أو يحكم على أفكار وأطروحات، أو
يحكم على نوايا ومقاصد دون معرفة شرعية بذلك ؛ فإنه
حينئذ يقفُّ ما ليس له به علم.

والواجب علينا أن نضع هذه الآية نصبَ أعيننا، وأن
نضع قولَ الله - جل وعلا - في النهي عن القول بلا علم
حيث جعله قريناً للشرك بقوله - جل وعلا - : ﴿ وَأَنْ
تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا

(١) انظر هذه القاعدة في «مغني المحتاج» (٢ : ٣٦٣)، و«حاشية البجيرمي

(١ : ٩٧، ٣٧٤) و(٣ : ٢٣٢) و(٤ : ٥٧).

(٢) (الإسراء : ٣٦) .

لَا تَعْمُونَ ﴿^(١)﴾، والنبي ﷺ نهى عن القول بلا علم، وقال ﷺ: «أجرؤكم على الفُتيا أجرؤكم على النار» ^(٢).

فكيف نحكم على الأوضاع؟ الناس كما ترون يحكمون على كل شيء، فهل يليق بأهل الفكر والعلم، وأهل المنهج الفكري والمنهج المستقيم في النظر والتأمل أن يكونوا مستعجلين؟ وأن يكونوا غير متأينين في الحكم على الأشياء؟

أنتم سواء من الطلاب من ذوي المستويات العالية، أو من غيرهم، فلا يسوغ أن يكون تفكيركم وحكمكم على الأشياء بلا منهج، فإذا ترك الناس في الحكم على الأشياء بلا منهج ستنتج أشياء وأشياء وأشياء من مثل ما رأينا، وسينتج هناك أفكار وآراء وأحكام على

(١) (الأعراف : ٣٣) .

(٢) أخرجه «الدارمي» في «سننه» في (باب الفتيا وما فيه من الشدة) (١ : ٥٧) وأورده «أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي» في «الأدب الشرعية» في «فصل في قول العالم: لا أدري، واتقاء التهجم على الفتوى» (٢ : ١٥٦).

الأوضاع والأشخاص والمجتمعات والدول، وحتى الحكم على النوايا والحكم على أهل العلم بما ثرون، وبما لا ثرون في المستقبل .

إننا نطالبُ بمنهج نفكر فيه ونفكر به يكون قاعدةً للتفكير كيف نفكر؟ كيف نبني النتائج على مقدماتها؟ هل يسوغ أن يكون هناك حكمٌ على النتائج والأمور، وحصول نتائج في الحكم أو في العمل من دون مقدمات للتفكير سليمة ؟ كيف نصصح الأفكار ومنهج الحكم على الأشياء؟ هذا من أهم المهمات.

من القواعد أنه ليس لكل أحد أن يقتحم الحكم في كل مطلب، هناك أشياء عظيمة يجب أن تُترك للناس الكبار الذين ينظرون للأمور بمنظار شامل، أنت لا تعرف كل شيء من الأمور، هل يسوغ لطالب علم أو متزن أو مثقف أو أي أحدٍ من عامة الناس أن ينصب نفسه حكمًا على أوضاع، أو دولة أو علماء أو أفكارٍ دون حصرٍ، ودون نظرٍ، ودون تطبيقٍ للقواعد الشرعية ؟

من الناس مَنْ يَرَوْنَ أَن يكون ديدنه في الحكم الأخذ
ببعض الأشياء، فيرى نصًا واحدًا لديه كافيًا في الحكم
الكلّي على ذلك، ولو كان الأمر كذلك لما كان الفقهاء
قليّين.

* * *

طريقة تمييز فقهاء الإسلام

فقهاء الإسلام هم الذين نظروا في النصوص جميعاً، ونظروا في عللها، ونظروا في المقاصد، ونظروا في المصالح وفي المفسد. فالحكم الشرعي لا يُنَاط بشيء واحد ينظر فيه المرء، فلا بد من الاعتدال في الحكم على الأشياء ما بين طرف يغلو فيحكم بمجرد خاطر وَقَعَ له، وما بين آخر يترك الأمر وكأنه لا يعنيه .

نحتاج إلى وسط في المنهج، لا الغلاة الذين يحكمون دائماً بالأسوأ من الأحكام على الأشياء، وعلى الأشخاص، ويحكمون بالظن ويسبون النظر، ويحكمون على كلمة قالها شخص، أو أمر ثبتت جهته، والواجب أن يكون المرء متوسطاً موازناً بين الإيجابيات والسلبيات، موازناً بين المصالح والمفسد، موازناً في الحكم على الأشياء بين الغالي فيها والجافي عنها .

فالذي يروم الحكم من دون توسط فإنه يذهب إلى

الخروج عن اعتدال الشريعة، وعن الاعتدال في الأمور .
الأصل في المسلم السلامة، ولو وُجد عنده ما لا
ينبغي من الأعمال والأقوال فليس الأصل فيه الشك،
ولا أن يقول سوءاً أو يذهب إلى سوء.

الأصل في الأفكار التي يطرحها المسلم أن يكون
ديدته فيها حباً للخير، لا حباً للشر، أو حباً للمخالفة، أو
الوقية أو الإفساد، ولكن ديدته في ذلك الخير من حيث
الأفكار، إلا إن ثبت خلاف ذلك، من قول صريح، أو
عمل صريح، فإنه حيثئذ يكون خلاف ذلك.

النوايا والمقاصد يجب اعتبار الظاهر فيها، وأن لا
نحكم على نوايا ومقاصد الناس باعتبار ظاهر سلوكي، أو
ظاهر قولي؛ لأن النوايا والمقاصد علمها عند الله - جل
وعلا -، ويجب علينا الحذر من أن نظن سوءاً بالناس،
والله - جل وعلا - قال: ﴿ أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ

بَعْضَ الظَّنِّ إِنَّهُ»^(١).

وقال - عليه الصلاة والسلام - فيما جاء في الحديث
لَمَّا جَاءَتِ الشَّهَادَةُ قَالَ: «هَلْ تَرَى الشَّمْسَ» قَالَ: نَعَمْ.
قَالَ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ قَدْغْ»^(٢).

الوسطية في التفكير مطلوبة، تفكير الشباب اليوم، بل
تفكير الناس، بل حتى تفكير بعض الخاصة نراه متفرقا،
متشعبا بين عقل جامد، أو عاطفة جامحة.

العقل والإدراك، والعقل والاتزان مطلوب لكن مع
عدم إلغاء العاطفة، والعاطفة الجياشة مطلوبة، والحماس
للدين مطلوب، لكن مع عدم غياب العقل السليم،
ورعاية النص، فَمَنْ جَعَلَ عَاطِفَتَهُ حَكَمًا عَلَيْهِ فِي كُلِّ

(١) (الحجرات : ١٢).

(٢) أخرجه الحاكم والبيهقي، من حديث «ابن عباس» - رضي الله عنهما -
مرفوعا .

انظر «نصب الراية» (٤ : ٨٢)، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (٢ : ١٧٢)،
و«كشف الخفاء» ١٧٨١.

تصرفاته من دون علم، أو من دون رجوع إلى أهل العلم
الراسخين فيه، أو رجوع إلى توجيهات من ولي الأمر، أو
من دون أن تكون مبنية على قواعد شرعية، فإنه حينئذٍ
يروم عاطفةً كما رامها الخوارج، أو المعتزلة، أو أهل
الأهواء.

فأهل الأهواء ما أوقعهم في أهوائهم إلا العاطفة التي
لا تنضبط بنص، أو بمنهج.

خالف الخوارج الصحابة فقتلوا خير الناس في
زمنهم، وهو علي، رضي الله عنه .

مَنْ قَتَلَ عَلِيًّا - رضي الله عنه - هل قتله أعداءُ
الإسلام؟

لا .. إنما قَتَلَهُ رجلٌ يقومُ الليلَ، ويصومُ النهارَ، وهو
عبدُ الرحمن بن مُلْجَمِ الخارجي^(١)، الذي أرسله عمرُ بن

(١) المقتول سنة (٤٠) هـ. انظر «النجوم الزاهرة» (١ : ١٥٥)، و«الأعلام»
(٣ : ٣٣٩).

الخطاب - رضي الله عنه - إلى مصر لما طلب عمرو بن العاص - رضي الله عنه - قارئاً يقرئ الناس القرآن، قال: أهل مصر يحتاجون إلى قارئ يقرئ الناس القرآن، فقال عمرُ في رسالةٍ أرسلها إلى عمرو بن العاص - رضي الله عنه - : أرسلتُ لك رجلاً صالحاً، هو عبدالرحمن بن ملجم أثرتُك به على نفسي، إذا أتاك فأكرمه، واجعل له داراً يقرئ الناس فيها القرآن.

جلس عبدالرحمن بن ملجم في مصر حتى ظهرت حركة الخوارج، وأول ما ظهرت في اليمن، ثم في مصر، وأخذت الانتشار في مصر فائثروا فيه، لأنه كان كثيرَ الصلاح، كثيرَ العاطفة، لكنه كان قليل العلم والفقه، وكان منعزلاً، فلذلك أتاه الأمرُ من حيث أتاه، وقتلَ خيرَ الناس علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ولما قيد للقصاص قال لهم : لا تقتلوني مرة واحدة، لكن اقتلوني شيئاً فشيئاً، قَطَّعُوا أطرافي أمامي؛ لأنظر كيف تقطعُ أطرافي في سبيل الله، جل وعلا.

ولقد بقيت دعوة الخوارج سرية متسلسلة في الناس
حتى مدح قاتل عليٍّ - رضي الله عنه - : «عمران بن
حطان» في أبيات قال فيها - والعياذ بالله - :
يا ضربة من ثقيٍّ ما أراد بها
إلا ليلُغ من ذي العرشِ رضواناً
إنِّي لأذكرُهُ حيناً فأخسبُهُ
أوفى البرية عند الله ميزاناً^(١)

وهذا - والعياذ بالله - هو التدينُ الغالي الذي يجعل
الإنسان يرى ما ليس بالحسن حسناً.

فالعاطفة الجياشة، والحماس للدين، والجهاد المظنون
الذي يؤول إلى مثل هذه الأفكار، وهذا الغلو مرفوض
من أصحابه، والوسط والاعتدال يرفضه، بل يحارب
أصحابه ؛ لأنهم إن بقوا فإنهم سيُضِلُّون الناس، فقد

(١) البيتان لـ «عمران بن حطان»، الخارجي، يمدح «عبدالرحمن من ملجم»،
وهما في «مقاتل الطالبين» (٣٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (١ : ٢٨٨)،
و«البداية والنهاية» (١١ : ١٩) و(١٢ : ٣٥٢).

حاربهه علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وحاربهه
ابن عباس - رضي الله عنهما -، وحاربهه معاوية -
رضي الله عنه -، وحاربهه الدولة الأموية، وحاربهه
الدولة العباسية إلى وقتنا الحاضر، فكل أهل الحق يحاربون
من يغلو في الدين لأن النبي ﷺ حذر من ذلك.

* * *

□ الوسطية في منهج التفكير:

الوسطية مطلوبة في التفكير، وفي الحكم على الأشياء، وفي منهج التفكير بين النظر في البدايات والمآلات، كثير من الناس ينظر إلى الأمور باعتبار الحاضر، وباعتبار الواقع، لكن لا ينظر إلى المآلات، والعقلاء الذين يتبعون الشرع، ويدركون أحكامه ونصوصه ومقاصده فإنهم ينظرون إلى البدايات كما ينظرون إلى المآلات، وقد قال بعض أهل العلم: مَنْ لم تكن له بداية محرقة لم تكن له نهاية مشرقة.

مَنْ كان ينظر إلى البداية نظراً سليماً فينظر في أسباب حدوث الأشياء، وفي بواعثها؛ لينظر كيف يحكم عليها، فإنه سيكون في نظره إلى المآلات سليماً، أما إن كان لا ينظر إلى البدايات، ولا ينظر إلى الأسباب والبواعث، ولا ينظر إلى بعث الشيء، أو كيف حصل، وإنما ينظر إلى المقصد منه، فهذا غلط بلا شك في التفكير؛ لأن التفكير

الصحيح أن تنظر إلى البداية، وتنظر إلى المآل، فمن فائده النظر في المآلات فإنه يفوته النظر السليم.

وكثير من ذوي العاطفة الجياشة، وذوي النظر القاصر ينظرون إلى الأمور نظراً سطحياً من دون اعتبار للمآل والنهاية .

كذلك نطلب نظر الوسطية في التفريق ما بين الواقع والتنظير، فكثير من الناس ينظر نظريات وخیالات وخلفيات هي في نفس الأمر قد تكون سليمة لكنها من حيث التطبيق مستحيلة، أو شبيهة مستحيلة، فهل يسوغ أن يكون المتفقه، وحملة الشرع، والناس المحبون للخير أسيرين للخیالات غير القابلة للتطبيق، وأن يكونوا أسيرين لتنظيرات لا توافق الواقع ؟ .

والذي يريد الإصلاح الصحيح يجب أن يعمل من خلال الممكن والواقع، لا أن يجانب الواقع فيعمل تنظيرات يكره بسببها الواقع، أو يجانب الواقع .

من أجل ذلك يقال: كيف نعمل؟، والنبِيُّ ﷺ أتى إلى قوم أهل جاهلية، فهل أبطل جميع ما كان عليه الجاهلية؟

ليس الأمرُ كذلك، بل أخذَ بأحكام الجاهلية في أشياء كثيرة، وجعل من أعمال أهل الجاهلية في كثير من الأمور ميداناً لانطلاقه هذا، وهم أهلُ جاهلية، فكيف الأمر إذا كانت المسألة في بلد الإسلام، أو بين أهل الإسلام، أو بين أهل العلم في أمور مختلف فيها ما بين اجتهاد وآخر؟

إنكم مطالبون يا حملة الشريعة، ويا دعاة الإسلام، ويا خطباء المساجد، وأئمتها، ويا علماء الإسلام، ويا فقهاء الإسلام أن تكونوا واقعيين في الطرح، فليس الأمر مقبولاً إذا كانت أطروحاتنا خيالية، أو بعيدة عن قبول التطبيق، لا يمكنك أن تطبق على الناس ما لم يكن مقبولاً لدى الناس، وما لم يكن مقبولاً في مصالحهم، ويجب أن نرعى أحوال الناس وما يختلفون فيه، فالخيالات

والتنظيراتُ ليست بمقبولة.

كذلك إذا كنا نريد من الناس في ميدان الدعوة أن يكونوا خياليين، يأتون إلى الناس بكلماتهم، وتنظيراتهم، وتحميس الناس إلى ما ليس بميدان في التحميس.

ويكرنون خياليين كمن يدعون إلى الجهاد، ولا يوجد ميدانٌ صحيح للجهاد، ومن يدعو إلى الإنكار باليد ولا ميدان للإنكار باليد إلا من جهة الاختصاص، فيحمل ذلك الناس على الحماس، وحينئذ يُفرغون حماسهم في طُرُقٍ غير شرعية قد يكون من نتائجها ما حصل من تفجير في الرياض، وما قد يحصل مستقبلاً.

فيجب عليك أن ترعى كلمتك في أن لا تكونَ خيالياً فيما تطرح، وأن لا تتكلم بكلام ينزله الناس على واقع ليس في ذهنك. بعضُ المعلمين أو بعضُ الدعاة والخطباء يقول كلاماً هو في نفسه صحيحٌ، ويكون عند الخطيب أو عند الداعية، أو عند المُعلِّم، أو عند أستاذ الجامعة يكون عنده ضوابط تحجزه عن أن يزيد في تطبيق ما ذكر عن

الحد المأذون به شرعاً، ولكن هو لا يأمن من يخاطب،
وَمَنْ يُحَدِّثْ أَنْ لَا يَزِيدَ فِي تَطْبِيقِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَدِّ الْمَأْذُونِ
بِهِ شَرْعاً، وَالْحَقُّ قَوْلُ اللَّهِ - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ
ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا آنْظُرْنَا وَاسْمَعُوا^١
وَاللَّكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(١).

نهى الله - جل وعلا - أهل الإيمان عن أن يقولوا :
(راعنا) فلماذا؟ الجواب: أن كلمة (راعنا) تحتل أن تفهم
كما يقوله اليهود (راعنا) من الرعونة والغلظة والشدة
يريد بها النبي ﷺ وأصحابه^(٢).

(١) (البقرة : ١٠٤).

(٢) جاء في تفسير «ابن كثير» (١ : ٣٧٤) عند تفسير قوله تعالى: (لا تقولوا راعنا) قال «ابن عباس»: كانوا يقولون للنبي ﷺ : أرعنا سمعك. وقال «مجاهد»: لا تقولوا خلافاً. وفي رواية: لا تقولوا: اسمع منا ونسمع منك. وقال «عطاء»: كانت لغةً يقولها الأنصار، فنهى الله عنها. وقال «الحسن»: الراعن من القول السخري منه. نهاهم أن يسخروا من قول محمد ﷺ، وما يدعوهم إليه من الإسلام.



وقال «أبو صخر»: كان رسول الله ﷺ إذا أدبر ناداه من كانت له حاجة من المؤمنين، فيقول: أرعنا سمعك. فأعظم الله رسوله ﷺ أن يقال ذلك له.

وقال «السدي»: كان رجل من اليهود من بني قَيْنُقَاع، يدعى رفاعة بن زيد، يأتي النبي ﷺ فإذا لقيه فكلمه قال: أرعني سمعك واسمع غير مُسْمَع.

وكان المسلمون يحسبون أن الأنبياء كانت تُفَحَّم بهذا، فكان ناس منهم يقولون: اسمع غير مسمع: غَيْرَ صَاغِرٍ. وهي التي في سورة النساء. فتقدم الله إلى المؤمنين أن لا يقولوا: راعنا.

وانظر: «تفسير الطبري» (١: ٣٨١-٣٨٢) ففيه تخطئة مَنْ قال «راعنا» بالتثنية على أنها قراءة منسوبة للحسن البصري، لشذوذها، وخروجها من قراءة المتقدمين والمتأخرين.



العنف وعدم الفهم الحسن

كذلك الذين يتحدثون للناس عبر الخطبة أو المسجد أو المدارس، أو الجامعات، ويقولون كلمة ليست صحيحة في نفسها، أو يمكن أن تفهم على غير وجهها، أو توقع المستمع في اللبس، ثم هم لا يوضحون، فإنهم حينئذ يكونون شركاء في البعد عن الاعتدال، وشركاء في عدم الفهم الحسن .

كذلك يجب علينا أن ننظر إلى قول النبي ﷺ : « إن الله رفيقٌ يُحبُّ الرفقَ في الأمر كله، ويُعطي على الرفق ما لا يُعطي على العنف » ^(١) أي: تكون رفيقاً في الكلمة، وفي التفكير، وفي الإرشاد، وفي الطرح، فالرفق مطلوبٌ، الله - جل وعلا - رفيقٌ يحب الرفقَ في الأمر كله، فهل

(١) أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب البر و الصلة والأدب - باب فضل الرفق) (٢٥٩٣) من حديث عائشة - رضي الله عنها -، و«أحمد» في «مسنده» (٢: ٩٠٢) من حديث علي بن أبي طالب، رضي الله عنه .

نريد غير ما يحبُّ الله - جل وعلا - ؟، هل نريد غير ما
يَرْضَى الله - جل وعلا - عنه ؟

فإذا كنتَ غيرَ رفيقٍ في أمرِكَ، وفي تفكيرِكَ، وفي
مقاصدِكَ، وفي أطروحاتِكَ، وفيما تقول، وفيما تذر، وفي
أعمالِكَ، وفي الحكم على الأشياء، والحكم على
التصورات، والحكم على الأشخاص، فحينئذ تكون قد
فوّتَ أعظمَ شيءٍ، وهو محبةُ الله - جل وعلا - لك .

الوسطية في الدعوة مطلوبة. الدعوة تحتاج منا إلى
تنظيم وإلى ترتيب، وإلى تعاونٍ على البر والتقوى، لكن
هذه الدعوة حيث إنه لا يصلح فيها الفوضوية، بل يجب
أن يتعاون فيها أهلُ الحق، وأهلُ الخير، فإنه لا يجوز أن
نكون فيها مغالين، فنذهب في الدعوة إلى تنظيمات بدعية،
أو تنظيمات سرّية، أو إلى حزبية مقيئة، والموالاة والمعاداة
على رموز دعوة متوهمة فوضوية .

نريد دعوةً تحتاج إلى تعاونٍ على البر والتقوى، وفق
منهج أهل السنة والجماعة، ووفق التطاوع، فالطاعة لا

تجوز في بلد الإسلام إلا لولي الأمر .

الطاعة المتوهمه لجماعة، أو لدعوة، أو لحزب، أو نحو ذلك ليست شرعية.

النبي ﷺ حين أرسل معاذًا، وأبا موسى - رضي الله عنهما - إلى اليمن، مع أن أحدهما كان أميرًا للسفر فحينما أتى أمر الدعوة قال لهما : «يَسْرًا وَلَا تُعْصِرَا، وَبَشْرًا وَلَا تُنْفِرَا وتطاوعا» ^(١) فليس ثم مجال لطاعة مطلقة وفق تنظيم سري، أو وفق حزبية مغلقة، بل التنظيم يكون وفق تنظيم ولي الأمر، والطاعة تكون وفق طاعة الله - جل وعلا -، وطاعة رسوله ﷺ، ثم طاعة ولي الأمر فيما ليس فيه معصية.

فنحتاج إلى تعاون في الدعوة على البر والتقوى، وإلى تكاتف، وإلى أن نكون في الإطار الذي أذن به ولي الأمر، والإطار الذي لا ينتج مفسدًا .

(١) تقدم تخريجه ص (٢٣).

أما الإطارات الأخرى التي يتكلم فيها الناس، أو قد تكون موجودة في بعض البلدان، ونخشى أن تكون موجودة عندنا، أو تنتقل إلينا من تنظيمات سرية، أو حزبيات مبتدعة، فإن هذا مخالف للمنهج الوسطي، ولطريقة أهل السنة والجماعة، فما كَوَّنَ إمام من الأئمة مع ما حصل في زمنهم جماعة خلاف ما أقره ولي الأمر، ولم يَكُونُوا تنظيمًا، وإنما كانوا وفق المنهج الوسط الذي يرعى الممكن، ويرعى الدعوة وفق التعاون على البر والتقوى .

نحتاج أيضًا إلى وسطية في الدعوة في مسألة حل مشكلات الأمة، فبعض الدعاة وطلبة العلم وأهل الغيرة يظنون أن مشكلات الأمة ستحل بالغيرة، ولو كانت كذلك لم يكن ثم أغير من نوح - عليه السلام - على توحيد الله، وعلى إخلاص الدين لله - جل وعلا -، فهل كانت غيرة نوح - عليه السلام - كافية في أن يزول الشرك، أو أن تزول الوثنية التي كانت في زمنه ؟

ومعلوم أنَّ غَيْرَةَ نوح - عليه السلام - لم يكن ثمَّ أعلى منها في زمانه.

الجواب: لم يكن الأمر كذلك، بل مكث في قومه ألف سنة إلا خمسين عامًا، قال - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾ ^(١) فهذا الصبر الطويل صبر تسع مئة وخمسين سنة مع وجود الغيرة العظيمة، والعاطفة الجياشة منهجٌ يجب أن نكون عليه، مَنْ ينظرُ اليوم إلى مشكلات الأمة، وما هي فيه في كثير من الأصقاع من جهلٍ بدين الله، وبُغْدٍ عن توحيد الله - جل وعلا - الخالص من وجود الشراكيات المختلفة، والبدع المختلفة، والمنكرات المختلفة، فهل حلُّها يكون بغيرة متوهمة؟ وهل حلُّها يكون بالإنكار باليد أو السعي فيما لا يُرضي الله - جل وعلا - من وجود مثل هذه الجرائم

(١) (العنكبوت : ١٤).

والتفجيرات التي حصلت ؟ كيف تُحلُّ مشكلاتُ الأمة
بجهد أبناء الأمة ؟

لابدُّ أن نكون في ذلك وسطاً بين الذين كأنَّ الأمر لا
يعنيهم، ولا يسعون في حلِّ مشكلات الأمة، وبين الذين
يغالون فيذهبون إلى طريق الخوارج، أو طُرُق بدعية ظالمة
بما فيها من سلوكيات، وسبُل منحرفة .

الأمرُ وسطٌ في أن نعملَ جهداً وفق المنهج الشرعي،
في أن نعملَ متكاتفين، متعاونين، وأن نحصر مشكلات
الأمة، وأن نسعى فيها، وأن نبذلَّ بالدعوة والخير
والإصلاح والمناصحة وفق المتاح، ووفق الشرع المطهر،
ووفق المأذون به، فمن حلَّ مشكلات الأمة بخيالات
وتنظيرات فإنه سيكون أسيرَ هذه الخيالات، والمشكلات
دون حلِّها .

كذلك نكون وسطاً في النوازل التي تقع في الأمة بين
تأزيم النوازل وبين الإسهام في حلِّها، فالأمةُ مستهدفةٌ،
وبلاذ المسلمين مستهدفةٌ بعامة، وبلدكم هذا بخاصة،

فكيف يجب أن تكونوا تُجاء ذلك ؟

يجب بادئُ بدءٍ على مستوى هذا البلد المبارك الذي هو معقلُ الإسلام، ومأرُزُ الإيمان، والمكانُ الذي انطلقتُ منه الرسالةُ الخالدةُ، وانطلقت منه دعوةُ التصحيح والتجديد، والذي تنطلق منه اليوم بشائرُ الخير بما ترعاه الدولةُ، وترعاه مؤسسات هذا البلد من وزارات، وهيئات، وجامعات، ومؤسسات خيرية، وما يرعاه العلماء والدعاة، والناصحون. يجب أن يتكاتف الجميعُ في ردِّ الأزمات، وعلاجِها، لا أن نكون مؤثرين في الناس في أن نزيد من الأزمة .

جاءت أزماتٌ وكثيرٌ من الناس زاد من الأزمةِ بفعله أو بهيجانه، أو بتحميمه، أو بكونه كأنَّ الأزمة لا تعنيه .

الأمور التي يجب أن نحافظ عليها:

الواجب علينا أن نكون مؤثرين بالمنهج الوسطي، وأن نعمل في التأثير وفق المتاح، وأن لا نكون متفاعلين مع الأمور بطريق غلط، كأن نكون محمسين بطريقة خاطئة، وكأن نكون مغالين في الأمور.

فالمطلوب منا أن نحافظ على ما يلي:

أولاً: على توحيد الله، جل وعلا.

ثانياً : أن نكون محافظين على طاعة الرسول ﷺ .

ثالثاً : أن نكون محافظين على وحدة الكلمة، واجتماع الصف.

الأمور التي خالف فيها النبي ﷺ أهل الجاهلية:

مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية، وألف فيها الإمام المصلح المجدد الشيخ محمد ابن عبد الوهاب - رحمه الله - كتابه: (مسائل الجاهلية) قدم لها بثلاث مسائل، هي أعظم المسائل التي خالف فيها

الرسول ﷺ أهل الجاهلية .

الأولى: التوحيد، فكان أهل الجاهلية أهل شرك،
فدعاهم إلى التوحيد .

الثانية: طاعة الرسول ﷺ، فأهل الجاهلية ما يقيمون
طاعة لمقدم فيهم، فخالفهم الله - جل وعلا - بالأمر
بطاعة الرسول ﷺ .

الثالثة: طاعة ولي الأمر، حيث كان أهل الجاهلية
يرون الفوضى إذ لم يكن في مكة أمير عليها، ولم يكن
هناك في البلد أمير عليها، فدعا النبي ﷺ إلى طاعة ولي
الأمر .

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله
- بعد سرد هذه المسائل: فأتى النبي ﷺ بهذه المسائل
الثلاث وأبدى فيها وأعاد.

وهذا هو الذي يجب علينا أن نبدي فيه ونعيد،
فالذين يؤزمون النوازل بإعطاء الشكوك والأوهام،

وطرح الشك، وسوء الظن، ويذهبون بعيداً عن الدعوة إلى وحدة الكلمة، واجتماع الصف، فإن هؤلاء يسعون إلى ما فيه خلاف الصالح شرعاً، وإلى الغلو فيما يطرعون.

فالواجب حينئذٍ في المسائل والنوازل أن نسعى في عدم تأزيم النوازل، وأن نسعى في حلّها، فالنوازل إذا وقعت تُحلُّ بالشرع، وبالعقل والحكمة والأناة.

* * *

الاعتدال بالنظر في السياسة

فهذه المسائل تحتاج إلى بحوث، وحبذا أن تكون هناك بحوث في هذه الأمور التي سأذكرها باختصار ؛ لأنها مهمة في توجيه الناس، وتوجيه الشباب بل توجيه الأمة : الاعتدالُ في السياسة بين المبالغة في النظر إلى السياسة وما بين الترك. كثيرٌ من الناس ينظر أنه بسماعه لقناة فضائية، أو لقراءته لتقرير صحفيٍّ أنه مؤهل للنظر في السياسة، السياسةُ صعبةٌ حتى عند الذين عندهم مؤسسات كبيرة تدعمهم بالمعلومات، ولديهم أجهزة وثخِر، فليست السياسةُ بالأمر السهل التي يحكم فيها أفرادُ الناس، بأن هذا الأمر حكمه كذا، وأن هذه قضية يجب أن ننظر فيها كذا .

والواجب حينئذ أن نكون متوسطين في السياسة. والفهمُ في الأمور السياسية مطلوبٌ لكن يجب أن تثقَ في حل الأمور السياسية بوليِّ الأمر ؛ لأنه عنده من الأجهزة

والنظر والإدراك لمصالح الأمة ما ليس عند الأفراد. فمن كان عنده نظر في تقرير صحفي، أو في رؤية قناة فضائية، وحينئذ يجعل نفسه قائماً بالأمور السياسية، وكأنه الذي عنده الغيرة على الأمة، وغيره لا توجد عنده هذه الغيرة، فإنه قد بالغ وترك الاعتدال. الاعتدال في السياسة بين الفهم والقناعة، ليس كل الأمور يمكن أن تفهم، لكن يجب أن تحاول الفهم، لكن قد لا تُدرك الأمور بالقناعة التامة .

الاعتدال في السياسة بين الاتهام المطلق وبين التبرير المطلق، هناك مَنْ يبالغون في الاتهام، يتهمون بأول خاطر، وهناك آخرون أيضاً في الطرف الآخر يبالغون في التبرير لكل شيء، والعاقل المدرك، العالم، طالب العلم، صاحب الحق يكون وسطاً بين الاتهام والتبرير، يكون متفهماً مدركاً، يعرف الأمور ومآخذها .

* * *

الوسطية بين الوطن والأمة

الوسطيةُ بين الأهم والمهم: نحتاج إلى بحث في الوطن والأمة، منا مَنْ قد يفرط في وطنه الذي هو مخاطبٌ أساساً لوجود الولاية عليه، ولوجود مصالحه ومصالح مَنْ يكونون حولَه فيه، يفرط في وطنه رعايةً لمصالح الأمة كلّها، وهذا ليس بسليم، فمصالحُ الأمة مطلوبةٌ أن تُرعى، وأن يُحافظ عليها، لكن أولاً أن يُحافظ على مصالح الوطن؛ لأنك مخاطبٌ فيه أولاً «ابدأ بنفسك ثم بمن تعول»^(١)، ابدأ بنفسك أولاً وبمن حولك في النفقة وفي المحافظة، فمَنْ أضاع المحافظة على الوطن من جهة

(١) قال ابن حجر - رحمه الله - في (التلخيص الحبير ٢: ١٨٤): حديث «ابدأ بنفسك ثم بمن تعول» لم أره هكذا، بل في الصحيحين من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: «أفضلُ الصدقة ما كان عن ظهر غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول». وانظر «صحيح مسلم» في (كتاب الزكاة - باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى، وأن اليد العليا هي المنفقة، وأن السفلى هي الأخذة) (١٠٣٤) من حديث «حكيم بن حزام» رضي الله عنه. وانظر (١٠٣٦).

النظر إلى المحافظة على الأمة فإنه لن يدرك المحافظة على الأمة، ولن يدرك المحافظة على الوطن، فلا بد أن تكون الأمور بمقدماتها، تحافظ على وطنك لأنه الأهم، وأن تجتمع كلمتنا على ذلك، ونسعى في هذا في أن نكون مؤثرين في الأمة، ساعين في مصالحها.

كذلك الأهم والمهم هناك من لا يرعى الاعتدال في ذلك يقدم كل شيء، وكل شيء عنده مهم.

لا، العقلاء من أهل العلم والدعوة، وأهل التوجيه يرون أن تقديم الأهم مطلوب حتى ولو قوت مهما، أو مهمات كثيرة، لا بد أن نرعى الأولويات بأن تبدأ بالأهم، وأن تؤخر المهم، لا بد من أن نكون أهل إدراك؛ لأن شريعتنا أمرتنا بذلك أن نكون أهل فهم، وأهل نظر، وأن لا نكون متعجلين متوانين في أمورنا، وأن نكون وسطاً بين طرفي الإفراط والتفريط، وبين طرفي الغلو والجفاء.

* * *

الخاتمة

نسأل الله - جل وعلا - أن يوفقني وإياكم لما فيه رضاه، وأن يجعلنا من النمط الذين وصفهم «علي بن أبي طالب» الخليفة الراشد، ورابع المبشرين بالجنة - رضي الله عنه وأرضاه - وصفهم بقوله : « خيرُ الناسِ النمطُ الأوسط الذين يرجع إليهم الغالي والجاني»^(١)، وهذا هو المطلوب منكم .

أسألُ الله لنا ولكم التوفيقَ، اللهم اجمع كلمة المسلمين على الحقِّ والرُّشدِ والسداد.

اللهم وفق ولاة أمورنا إلى الخير واجعلنا وإياهم من المتعاونين على البر والتقوى واجزمهم خيراً عن كل ما يقدّمونه للإسلام والمسلمين .

اللهم نسألك التوفيقَ في أمورنا كلّها، وأن تجعلنا من المتعاونين على البر والتقوى، كما أسأل المولى - جل

(١) تقدم تخريجه في ص (٢٠).

وعلا - لي ولكم الرُّشدَ والسَّدَادَ في القول والعمل، وأنَّ
يعيِّدَنَا من الزلزل في الطريق والقول والمسار. إنه جواد
كريم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله
وأصحابه أجمعين .

* * *

المحتوى

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٥
سمات المنهج الوسط.....	٧
«الوسطية» صفة هذه الأمة.....	١١
أسباب الثبات على الوسطية.....	١٤
أسباب الانحراف عن الوسطية والاعتدال.....	١٧
الوسطية في الإسلام عقيدة وشريعة.....	١٨
وسطية الإسلام بين الأديان والشرائع.....	٢٤
وسطية أهل السنة بين الفرق والطوائف.....	٢٧
من الوسطية طاعة ولي الأمر.....	٢٩
الوسطية والاعتدال في الفقه والأحكام.....	٣١
الوسطية والاعتدال في الحكم على الأشياء.....	٣٧
طريقة تمييز فقهاء الإسلام.....	٤٢
الوسطية في منهج التفكير.....	٤٩
العنف وعدم الفهم الحسن.....	٥٥
الأمور التي خالف فيها النبي ﷺ أهل الجاهلية.....	٦٢

- ٦٥ الاعتدال بالنظر في السياسة
- ٦٧ الوسطية بين الوطن والأمة
- ٦٩ الخاتمة
- ٧١ المحتوى

* * *